



وفي مارس 2021 نجح المدعون من منظمة "الديمقراطية الآن للعالم العربي" (DAWN)، وخديجة جنكيز

خطيبة الصحفي الراحل جمال خاشقجي في تبليغ محمد بن سلمان

بالشكوى المرفوعة أمام محكمة مقاطعة كولومبيا الفيدرالية في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2020، والمتهم فيها بقتل خاشقجي.

وأعلنت المنظمة الحقوقية أنه جاء في الشكوى القضائية أن "بن سلمان ومسؤولين آخرين قاموا من خلال التآمر ومع سبق الإصرار، باختطاف وتقييد وتخدير وتعذيب واغتيال

الصحفي خاشقجي، داخل فنصلية المملكة في إسطنبول بتركيا، وأن القتل تسبب في إلحاق أذى وضرر كبير على المدعى عين.

وبعد أن تم قبول التبليغ، قدّم ثلاثة محامين اخطارات بالمثل للدفاع عن "المدعى عليه الأمير محمد بن سلمان"، وهو ما اعتبرته المنظمة "يمهد الطريق للقضية المرفوعة".

ويمثل المدعين في هذه القضية السفير الأمريكي السابق "كيث هاربر" من شركة المحاماة "جينر آند بلوك"، و"فيصل جيل"، الشريك الإداري في شركة جيل للمحاماة.

وقالت "سارة لي ويتسن" المديرية التنفيذية لمنظمة (DAWN)، التي أسسها "خاشقجي" ومقرها في الولايات المتحدة:

"نحن ملتزمون بمحاسبة بن سلمان أمام محكمة قضائية عن قتله لمؤسسنا جمال خاشقجي، ونشعر بالامتنان لموافقة القاضي بيتس على مذكرتنا بالتبليغ البديل".

وأضافت: "بينما قد يكون بن سلمان قد فلت من العقوبات التي فرضتها حكومتنا على دوره في جريمة القتل.

"إلا أنه لن يتمكن من الهرب من الملاحقة القضائية من قبل نظامنا القضائي بسبب الضرر الذي ألحقه بنا وبنكيز".

وتذكر الدعوى القضائية أسماء عدة متهمين تشمل مسؤولين بالإضافة إلى بن سلمان، .

بينهم مستشاره "سعود القحطاني" واللواء "أحمد العسيري" الذي كان مسؤول استخباراتي رفيع، و21 مسؤولاً آخرين متورطين في جريمة القتل وأربعة متآمرين مجهولين.

وتسعى الدعوى القضائية إلى الإنصاف بموجب قانون دعاوى تعذيب الأجانب وقانون حماية ضحايا التعذيب، وذلك لتعذيب "خاشقجي" وقتله خارج نطاق القضاء؛ ما تسبب في ألم ومعاناة شديدة وأضرار جسيمة لـ"جنكيز".

وتسعى الدعوى أيضاً إلى الإنصاف عن تدخل المتهمين المؤلم في عقد "خاشقجي" مع منظمة (DAWN) كأول مدير تنفيذي للمنظمة.

وقال محامي المدعين فيصل جيل: لا تسعى هذه الدعوى القضائية فقط إلى تحميل بن سلمان وغيره من كبار المسؤولين في المملكة المسؤولية عن جريمة قتل جمال.

لكن أيضاً لإرسال رسالة للحكومة في المملكة وغيرها من الحكومات المسيئة بأنها ستدفع ثمن عمليات القتل خارج نطاق القانون للصحفيين والناشطين".